

ضغوط خارجية وداخلية ترك خط «ضم» الضفة

نحو إسرائيل في اتجاه البحر. وكانت الحركة قد أقرت الأسبوع الماضي أن مضي إسرائيل في مخطط الضم بمثابة «إعلان حرب» ضد الفلسطينيين. في مدينة أريحا، نظم وزراء إسرائيليون سابقون ونواب في البرلمان الإسرائيلي وقفة احتجاج ضد مخطط الضم عند مدخل المدينة في الضفة الغربية المحتلة. وقال وزير الداخلية الإسرائيلي الأسبق عوفير بينيس «نحن مقتنعون بأن الضم لن يحدث (...) يجب وقف نتهايو وقراره». أما عضو الكنيست الأسبق دوف حنين فاعتبر أن الضم «ليس ضد الفلسطينيين وحدهم بل ضد مصلحة الإسرائيليين أيضا». وتشير وسائل إعلام إسرائيلية إلى أن نتهايو قد يعلن في مرحلة أولى عن خطوة رمزية فقط، كضم مستوطنة واحدة في ضواحي القدس. ورفض الفلسطينيون خطة ترامب وكذلك مخطط الضم، لكنهم أعلنوا أيضا أنهم على استعداد لمناقشة البديل مع الإسرائيليين.



بوريس جونسون
خطوة الضم تشكل انتهاكا للقانون الدولي

وتعتبر المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. وعبر العديد من أنصار رئيس الوزراء الليبي عن أمله في ضم أجزاء من الضفة الغربية. في المقابل يعارض بعض المستوطنين إنشاء دولة فلسطينية على الحدود مع إسرائيل. وتنص الخطة الأميركية على قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح تكون عاصمتها في ضواحي القدس الشرقية المحتلة، على أن تكون القدس الموحدة عاصمة إسرائيل.

وفي وقت رحب فيه شركاء نتهايو في الائتلاف الوسطي «أزرق أبيض» بزعامة بيني غانتس، بخطة ترامب، دعا إلى توخي الحذر بشأن تنفيذ مخطط الضم، مشددين على أهمية الاستقرار الإقليمي. ويعارض معظم المجتمع الدولي وشكل صريح خطة الضم. واعتبر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في هذا له نشرته صحيفة «بيديوت» أحرقت «الإسرائيلية الأربعة، أن هذه الخطة «تتعارض مع مصالح إسرائيل على المدى الطويل». وأضاف جونسون الذي يعتبر من أشد المدافعين عن إسرائيل، أن «الضم سيشكل انتهاكا للقانون الدولي» وتعارض فرنسا وألمانيا والعديد من الدول الأوروبية الأخرى، والأمم المتحدة مخطط الضم. وفي وقت سابق أعلنت الدول العربية معارضتها بشدة للمشروع.

القدس - حالت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية دون إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتهايو عن قرار الأربعة بشأن البدء في تنفيذ مخططاته لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية. وشكلت المواقف الدولية الراضية لهذه الخطوة، والتصعيد الفلسطيني الذي ترجم في مسيرات حاشدة، فضلا عن التحفظ الأميركي، والانتقاص داخل الحكومة الإسرائيلية، حالة ضغط على نتهايو المتحمس لخطوة الضم، والتي من المفترض أن تشمل بداية المستوطنات وفي فترة لاحقة غور الأردن. وبحسب الاتفاق الذي تشكلت بموجبه الحكومة الائتلافية في إسرائيل، حدد نتهايو الأول من يوليو موعدا للإعلان عن إستراتيجية تنفيذ جزء من خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط والمتعلق بضم المستوطنات الإسرائيلية ومنطقة غور الأردن الإسرائيلية في الضفة الغربية، مع تعديلات عليها. وتتصاعد الانتقادات الدولية للمشروع. وقال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي عصر الأربعاء، إن المحادثات حول ضم أراض فلسطينية، بالضفة الغربية «ما زالت مستمرة».

وتظاهر آلاف الفلسطينيين في قطاع غزة ضد مخطط الضم الإسرائيلي، فيما شهدت مدينة أريحا في الضفة الغربية المحتلة وقفة احتجاج شارك فيها وزراء ونواب إسرائيليون سابقون. ورفع المتظاهرون الذين لبوا دعوة من الفصائل، الأعلام الفلسطينية ولافتات كتبت عليها عبارات مثل «لا لضم الضفة والأغوار، فلسطين سنحررها بالدم». وردوا هتافات تدعو إلى «إسقاط» مخطط الضم. وشارك في التظاهرة قادة الفصائل ومن بينهم رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار، وأمين سر حركة فتح في قطاع غزة أحمد حلس.

وقال المتظاهر رفيق عناية «تجمعنا في هذا المكان من أجل الاحتجاج على عملية الضم». وأضاف «نواجه هذه العملية بالوحدة الوطنية وإنهاء الانتقاص (...) لا بد أن نفعّل المقاومة، واحتلت إسرائيل لا تهاب إلا القوة». وارتدت إسرائيل في 1967 الضفة الغربية التي يعيش فيها الآن نحو 450 ألف إسرائيلي في مستوطنات بنيت على أراضي الفلسطينيين البالغ تعدادهم حوالي 2.8 مليون نسمة. واعتبرت الفصائل الفلسطينية في القطاع في بيان تلي في التظاهرة أن قرار الضم «تهديد وجودي لشعبنا الفلسطيني ويفسح المجال أمام انفجار شامل وانتفاضة جديدة». من جهة ثانية، أعلنت مصادر في حركة حماس عن إطلاق صاروخ تحذيري

روسيا تضع تركيا وإيران أمام مسؤولياتهما حيال التسوية في سوريا

بوتين يحث أردوغان وروحاني على العمل بفاعلية لحوار يشمل الجميع



حضور طاع لبوتين في هذه القمة الافتراضية

سيعد حينما يكون ممكنا. وقال البيان إن الدول الثلاث اتفقت، إلى جانب القضية السورية، على تعزيز التعاون الاقتصادي في ما بينها.

وبعد أن أدى تفاهق العنف لنزوح زهاء مليون شخص اتفقت كل من تركيا وروسيا في مارس الماضي على وقف الممارك في منطقة إدلب بشمال غرب سوريا، وسط حالة تشاؤم من إمكانية استمراره في ظل عدم التزام تركيا بجميع بنود لعل أبرزها تحييد الجماعات الجهادية.

وهذا الشهر قصفت طائرات عسكرية روسية قرى في المنطقة التي تسيطر عليها الفصائل المعارضة والجهادية، فيما بدأ تحذيرا لانقطة من إمكانية عودة التصعيد ضد تلك الجماعات.

وقال أردوغان في المؤتمر إن الأولوية بالنسبة لسوريا هي التوصل إلى حل دائم للصراع «وتحقيق الهدوء في ساحة المعركة وحماية الوحدة السياسية لسوريا ووحدة وسلامة أراضيها». وأضاف «سنواصل بذل ما في وسعنا من أجل أن يتحقق السلام والأمن والاستقرار قريبا لدى جارنا سوريا».

من جانبه وصف روحاني وجود القوات الأميركية في سوريا بأنه «غير قانوني» ودعا لخروجها على وجه السرعة. وتعد بان تواصل إيران دعما لحكومة بشار الأسد «السرعية» في سوريا، دون أن يعلق على الضغوط التي تطالب بانسحاب بلاده العسكري من هذا البلد.

إطار عمل اللجنة الدستورية في جنيف. اقترح دعم هذه العملية لمساعدة المشاركين على اللقاء وبدء حوار مباشر.

وروسيا وإيران هما الداعمان الأجنبيان الرئيسيان لقوات الرئيس بشار الأسد في الحرب الدائرة في سوريا منذ تسع سنوات في حين تدعم تركيا الجماعات المعارضة والجهادية. وبموجب عملية دبلوماسية تعود إلى عام 2017 اتفقت هذه الدول على العمل على خفض القتال.

تصريحات بوتين تشي بصحة التسريبات التي تحدثت عن نقاشات روسية أميركية بعيدا عن الأضواء للتمهيد للحل السياسي

وفي بيان مشترك عبرت كل من روسيا وتركيا وإيران عن قناعتها بأنه ليس هناك حل عسكري للحرب السورية وأنه يتعين تسويتها عبر العمل السياسي فقط. ورحبت أيضا باجتماع اللجنة الدستورية في جنيف في أغسطس المقبل، فيما تقول الأمم المتحدة إنه سيكون طريقا طويلا لتقارب سياسي يعقبه إجراء الانتخابات. واتفقت الدول الثلاث على عقد القمة الثلاثية التالية بشأن سوريا في إيران، دون تحديد موعد، قائلة إن الاجتماع

القمة الثلاثية التي جمعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بنظيره الإيراني حسن روحاني والتركي رجب طيب أردوغان هدفت على ما يبدو إلى وضع كل من أنقرة وطهران في أجواء المحادثات الجارية خلف الكواليس بين واشنطن وموسكو، والتي تقول التسريبات إنها قطعت أشواطاً مهمة للتوصل إلى تسوية في سوريا.

دشقا - أبلغ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نظيره التركي والإيراني الأربعة بأن هناك أسساً لتسوية سياسية في سوريا، مشدداً على الحاجة إلى حوار سلمي بين الأطراف المتحاربة في هذا البلد.

وتنشي تصريحات الرئيس الروسي بصحة التسريبات التي تحدثت عن نقاشات روسية أميركية بعيدا عن الأضواء للتمهيد للحل السياسي. وكانت تلك التسريبات أشارت إلى خطوات متقدمة لتضييق الهوة بين روسيا والولايات المتحدة في الملف السوري، وأن الحديث يتركز حالياً بين الطرفين على سبل إجبار إيران على إخراج قواتها والمليشيات الموالية لها من سوريا، وأيضا مشاركة الأكراد في التسوية، وهو ما تعترض عليه تركيا.

ويرجح على نحو بعيد أن يكون بوتين قد طرح خلال القمة الثلاثية التي جمعته بالرئيسين رجب طيب أردوغان وحسن روحاني والتي جرى الجزء الأكبر منها في دائرة مغلقة المسائلين ووضع كل من أنقرة وطهران أمام مسؤولياتهما، في ظل قناعة بأنه من شبه الاستحالة تجاوز مطالب الولايات المتحدة التي شددت قبضتها

على الخوالة في تصريحات سابقة إن نظام المساهمة المالية للأحزاب هو أحد التزامات الحكومة لتطوير الحياة السياسية والتشريعات المتعلقة بالعمل الحزبي، معتبرا أن نظام التمويل المالي القديم لم يحقق الهدف المرجو منه من تعزيز حضور الأحزاب داخل البرلمان

نظام دعم مالي «مشروط» يعمق أزمة الأحزاب في الأردن

الأحزاب الصغيرة أولى ضحايا النظام الذي دخل في يوليو حيز التنفيذ

أن هذا القانون لا يخدم الأحزاب بقدر ما يخدم النزعة العنصرية والجهوية، وهو في واقع الأمر ينشرع الباب أمام المال السياسي، وهذا يشكل إخلالا بالوعود لتحقيق إصلاحات سياسية طالما نادى بها الأحزاب.

نظام الدعم الجديد يساعد الأحزاب ذات الثقل، على غرار حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين

ويعتقد كثيرون أن النظام المالي المشروط سيكون ضربة قاصمة للحياة السياسية في الأردن، في ظل عزوف المواطنين عن العمل الحزبي. وحذرت دراسة أجراها قبل فترة المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب، من تلاشي غالبية الأحزاب في الأردن في حال توقف الدعم الحكومي غير المشروط عنها، حيث لن يكون بإمكان الأحزاب التي تعتمد بشكل كامل على الدعم الحكومي الاستمرار.

وفي ما يتعلق بنوعية المساهمة الثانية، فهي مرتبطة أساسا بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية، وجمعها ومدى حضور النساء والشباب فيها، على أن يتم صرف تلك المساهمات عقب الاستحقاق. ولا يحق للأحزاب التي مر على تأسيسها أقل من عام، أو تلك التي لم يستكمل النصاب القانوني لعدد أعضائها البالغ 500 عضو، أو تلك التي لم تعقد مؤتمرها العام الحصول على الدعم.

ويقول مراقبون إن الإشتراطات الكثيرة التي تضمنها النظام المالي الجديد من شأنه أن يدفع نحو المزيد من تصحير الحياة السياسية لاسيما مع وجود قانون انتخابي لا يسمح فعليا بوجود حزبي مؤثر داخل البرلمان. ويقوم النظام الانتخابي على النسبية المفتوحة، ويفرض ألا يقل عدد المرشحين في القائمة عن ثلاثة، ويُلبي الناخب بصوته لقائمة واحدة فقط من القوائم المرشحة أولا، ثم يصوت لكل واحد من المرشحين ضمن هذه القائمة، أو لعدد منهم.

ويسمح هذا القانون بصعود من يتصدر القائمة إلى البرلمان فيما وجود بقية المرشحين شكلي، ويعتبر كثيرون

الاشترتار عن 24 ديناراً سنويا للعضو، وتم تحديد سقف لهذه المساهمة بما لا يتجاوز 10 آلاف دينار، إضافة إلى 7 آلاف دينار موجهة لمصاريف إعلام الحزب، و2500 دينار أخرى للمؤتمر العام. كما أقر النظام مبالغ تتراوح ما بين 15 ألفا و25 ألف دينار، لدعم الأحزاب المندمجة، ويتم تقدير المبلغ وفق عدد تلك الأحزاب.

أن يتخذ موقفا مقاطعا للانتخابات سيجد نفسه محروما من جزء مهم من التمويل. وأقر قانون المساهمة المالية في العام 2019، وتم تقسيم هذه المساهمة إلى نوعين، الأول هو مساهمة سنوية ثابتة، لا تتجاوز سقف 40 في المئة من قيمة الاشتراكات للأعضاء بعد مرور عام على تأسيس الحزب، ولا يجب أن يقل

بعد عشر سنوات من تطبيقه. ويشير الخوالة إلى أن أبرز المعايير، التي ركن عليها هذا النظام، هي: المشاركة في العملية الانتخابية، بحيث يحصل الحزب على تمويل إضافي إذا قدم مرشحين بشكل معلن، وكذلك إذا قدم مرشحين من النساء أو الشباب دون 35 عاما، إضافة إلى نتائج الحزب من حيث عدد المقاعد وعدد الأصوات حتى وإن لم يحصل على مقاعد.

ولا يبدو أن الأحزاب الأردنية مقتنعة بوجهة النظر الحكومية، بل على العكس تماما حيث ترى أن هذا النظام من شأنه أن يزيد من إضعافها وترهلها، وهي التي يكابد معظمها للبقاء.

ويرى سياسيون أن نظام الدعم الجديد يساعد الأحزاب ذات الثقل، على غرار حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، فيما ستكون الأحزاب الصغيرة الضحية الأبرز لاسيما إذا عجزت عن تشكيل ائتلافات.

ويشير السياسيون إلى أن هذا النظام لا يخلو من تدخلات في القرارات الحزبية، حيث أن من شروط الحصول على دعم الدولة المشاركة في العملية الانتخابية، وهنا في حال قرر أي حزب



الدعم رهين المشاركة في العملية الانتخابية